

Book Reviews

Ech-Charfi, Ahmed (2016) *The Standardization of a Diglossic Low Variety: The Case of Moroccan Arabic*. Scholar's Press: Saabrücken, Germany. pp. 242

Ali Tataoust

Mohamed V University

يتناول كتاب "معييرة المنوعة الازدواجية الدنيا - الدارجة المغربية نموذجاً" لمؤلفه أحمد الشارفي موضوع المعيرة اللغوية (الدارجة المغربية)، حيث يرى الباحث أن المنوعة الدنيا بالمغرب (الدارجة المغربية) مثال حي للمعيرة اللغوية في مجتمع يتسم بالازدواجية اللغوية. وقد عرف الباحث الازدواجية اللغوية تبعاً لفيركسون (1959) بأنها تساكن منوعتين للغة الواحدة دائمتي التنافس حول الوظائف اللغوية بالمجتمع. فالمنوعة الأولى، أو ما يصطلح عليها بالمنوعة الدنيا، تتسم بكونها الأكثر انتشاراً بين الطبقات الاجتماعية والأكثر استعمالاً، فيما تبقى المتنوعة العليا، أو اللغة المعيار، رمزا وطنياً ودينياً يتم الحفاظ عليها عن طريق آليات سياسية ومؤسسية. إن موضوع اهتمام الباحث هو كيفية ظهور اللغة المعيار والعوامل السوسiolسانية التي تساهم في ذلك، حيث ينطلق من فرضية مفادها أن اللغة لا يمكن فصلها عن المجتمع، بل هي نتاج لاحتياجات المجتمع السوسيوثقافية. وعليه، فإن المعيرة اللغوية لا تعدو أن تكون نتاجاً لاحتياجات المجتمع المتغيرة.

يطرح الكاتب دراسته في ستة فصول يستهلها بمقدمة مفصلة لتوجهه النظري والإطار المرجعي لأطروحته بينما يخصص بقية الفصول لمناقشتها. ففي الفصل الأول، يناقش الباحث البعد الأيديولوجي للمعيرة اللغوية كما نظر لها جوزيف (1987)، حيث بين أن المعيرة اللغوية ليست ظاهرة حديثة العهد. وكان هوجن قد حدد المراحل التي تمر منها اللغة المعيار في أربعة: (أ) اختيار المنوعة و (ب) التقعيد و (ج) التطوير و (ث) قبول المجتمع. تبين هذه المراحل أن المعيرة اللغوية ظاهرة اجتماعية بامتياز. فاللغة المعيار، إذن، ليست سوى تعبير عن رغبة المجتمع في تطوير قنواته التواصلية وتوسيع نطاقها. فالمجتمع هو من يحدد المنوعة التي يجب معييرتها. بهذا ينتقل الباحث إلى مناقشة ظاهرة الازدواجية اللغوية كما نظر لها فيركسون موضحاً أنها تختلف عن كل من الثنائية اللغوية والتعدد اللغوي اللتين تتسمان باستعمال لغتين مختلفتين، فيما تتسم الازدواجية اللغوية بكونها تتضمن منوعتين للغة واحدة، أو لغة ولهجة. إن الواقع اللغوي يتسم بوجود لغة ومجموعة من اللهجات التي تتنافس حول المعيار، مما يستوجب مناهج تتوافق مع هذا

الواقع اللغوي من حيث القدرة الوصفية والتحليلية. من هذا المنطلق يرى الباحث أن دراسة هذه اللهجات من منظور سوسiolساني مجتمعي قد يعطي الباحث نظرة أكثر شمولية حول تطور هذه اللهجات ومعيرتها. الدراسة التي قام بها الباحث، إذن، ترمي إلى دراسة تطور ومراحل معيرة المنوعة الدنيا، الدارجة المغربية، في بعديها الأفقي والعمودي. فالبعد الأفقي يتعلق بدمج اللهجات المختلفة بالمغرب في لهجة واحدة رئيسية. أما البعد العمودي فيتعلق بتنافس اللغة العربية الفصحى والدارجة المغربية على المستويين التركيبي والوظيفي، بهدف تحديد أثر الامتداد الوظيفي على التركيبية الدلالية للدارجة المغربية.

يتمحور الفصل الثاني أساسا حول المتغيرات والسياق الاجتماعي والجغرافي موضوع الدراسة، حيث اختار الباحث من بين اللهجات المغربية اللهجة الجبلية لأسباب تاريخية وجغرافية، وتحديد اللهجات السائدة في مدينتي طنجة ووزان. اختيرت هاتان المدينتان لتاريخهما وجغرافيتهما المختلفة. فطنجة أقل تأثرا باللهجة السائدة في المناطق الوسطى للمملكة لبعدها من هذه الأخيرة وموقعها في أقصى شمال البلاد. أما وزان، فهي أكثر عرضة لتأثير لهجة العاصمة الإدارية والاقتصادية التي يزعم الباحث أنها أساس العربية المغربية المعيار في المستقبل. أما فيما يتعلق بالمتغيرات الاجتماعية موضوع الدراسة، فقد حددها الباحث في الجنس والعمر والمستوى الدراسي. وقد لاحظ خلال المقابلات التي أجراها مع 64 مخرجا أن مواقفهم تجاه اللهجات "العروبية" - أي لهجة السهول الأطلسية - والجبلية راجع بشكل كبير إلى انتماءاتهم الجغرافية، حيث أبدى مخرجو وزان مواقف أكثر تسامحا مع اللهجات "العروبية" والجبلية في حين أن مخرجي طنجة أبدوا مواقف متحفظة نوعا ما. إن الموقف السلبي الذي يتخذه هؤلاء راجع إلى ربطهم اللهجات الجبلية بالأوساط القروية، مما يفسر غياب بعض الصفات الفونولوجية والمورفولوجية المميزة للهجات الجبلية في خطابهم. في هذا الإطار، وضع الكاتب معيارين لاختيار المتغيرات الصوتية والمورفولوجية، أولها أن يكون للمتغير مستويان: مستوى يطابق فيه الدارجة المغربية المركزية وآخر يطابق لهجتي طنجة ووزان. أما المعيار الثاني، فيتعلق بوجود كون إحدى مستويات المتغيرات المدروسة مطابقا لصيغة العربية الفصحى بغية معرفة ما إذا كان للغة العربية الفصحى أي دور في التحول اللغوي موضوع الدراسة.

يناقش الفصل الثالث المرحلة الأولى لمعيرة الدارجة المغربية المركزية ألا وهي التوحيد (أي تسوية الاختلافات اللهجية). لاحظ الباحث أن مخرجي طنجة ووزان أبدوا آراء متفاوتة، حيث قاوموا التخلي عن بعض المتغيرات الصوتية فيما كانوا أقل مقاومة لمتغيرات أخرى، وهذا راجع لكون المتغيرات المميزة للهجة طنجة بارزة في الخطاب. إن تسوية المتغيرات الأقل بروزا في الخطاب، إذن، أكثر تقدما في الزمان والمكان من المتغيرات البارزة، كما يشكل الاحتكاك مع الدارجة المغربية المركزية عاملا أساسيا في هذه

العملية. تتم تسوية المتغيرات الصوتية بشكل تدريجي وتعتمد بشكل كبير على كون المتغير أقل بروزا في الخطاب، مما يجعل التخلي عنه أو استبداله بمتغير آخر عملية أقل ظهورا لوعي المخبرين ومراقبتهم. كما هو الحال بالنسبة للفصل السابق، فإن الفصل الرابع هو الآخر يهتم بدراسة تأثير الدارجة المغربية المركزية على لهجتي طنجة ووزان من خلال دراسة أربعة متغيرات صرفية، والتي تتحقق بشكل مختلف في كل من الدارجة المغربية المركزية ولهجتي طنجة ووزان. كما هو الحال بالنسبة للمتغيرات الفونولوجية، فالمتغيرات المورفوفونولوجية أيضا تتعرض لتسوية تدريجية، وتتأثر بعامل الاحتكاك بالدارجة المغربية المركزية والجنس، حيث لاحظ الباحث أن خطاب المخبرين الذكور أكثر تغيرا من خطاب الإناث، ويرجع ذلك إلى كون الذكور أكثر احتكاكا مع لهجة المركز.

يتعلق الفصل الخامس بالمرحلة الثانية من المعيرة اللغوية، وهو الامتداد الوظيفي للغة، حيث يرى الباحث أن الدارجة المغربية المركزية تنافس اللغة العربية الفصحى حول الامتداد الوظيفي. بعد عرضه لمجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى ظهور وتكون الدارجة المغربية المركزية واستقلالها النسبي عن اللغة العربية الفصحى، يؤكد الباحث أن الدارجة المغربية المركزية لا تزال موضع نقاش، بين مجتمع لغوي يعترف ضمنا باستقلاله اللغوي عن العربية الفصحى وإرادة إيديولوجية تتمثل في رغبة القوميين العرب في الحفاظ على مكانة اللغة العربية الفصحى باعتبارها اللغة الأم التي انبثقت منها كل اللهجات؛ يبقى موقف المجتمع اللغوي، إذن، مبهما وضمنيا فقط. رغم ذلك، فإن الدارجة المغربية المركزية قد بدأت بالفعل في اتخاذ مجموعة من الوظائف التي تختص بها اللغة المعيار، حيث أصبحت رمزا من رموز هوية وطنية وقومية منفصلة عن الهوية العربية، باعتبار المغرب ذا تاريخ وثقافة خاصتين. معيرة الدارجة المغربية المركزية، إذن، سيكون خطوة أولى نحو تكوين هوية مغربية منفصلة عن باقي البلدان العربية. امتدت الدارجة المغربية المركزية أيضا لتشمل وظائف أدبية وتعليمية، حيث إنها عادة ما تستعمل في مدارس التعليم الابتدائي لتسهيل عملية التعلم، نظرا لأن استخدام اللغة العربية الفصحى من شأنه أن يعيق هذه العملية. وقد أصبحت الدارجة المغربية المركزية أيضا محط أنظار الأدباء والشعراء والروائيين الذين يدعون إلى استعمالها كمكمل للغة العربية الفصحى، وليس كبديل عنها. استلزم هذا البعد الوظيفي الجديد للدارجة المغربية استخدام نمط إملائي موحد، مما استوجب معيرة التركيبية الإملائية للغة؛ إنها عملية تستوجب التدخل المباشر لتدوين اللغة وفرض قواعد تشمل ثلاثة أبعاد ألا وهي الإملاء، صياغة المعاجم والكتابة النحوية. فيما يتعلق بالإملاء، فقد تم التوافق الضمني على استعمال الكتابة العربية بدلا من الخط اللاتيني، ورغم ذلك فإن الإملاء لا يزال غير متجانس إلى حد كبير. يرى الباحث أن الاعتماد على القواعد النحوية العربية واستخدام الخط العربي هو قرار أيديولوجي يهدف إلى تجنب الاصطدام المباشر مع

القوميين العرب. أما فيما يخص صياغة المعاجم والكتابة النحوية، فقد بدأ في اجتذاب اهتمام لسانيين من قبل اللغوي "يوسي" الذي ألف كتاب بعنوان "أجرومية الدارجة المغربية"، والذي لم ينشر بعد بسبب تردد الناشرين في اعتماده. اختتم الباحث هذا الفصل بمناقشة الوظائف التواصلية للدارجة المغربية المركزية، حيث أصبحت تشكل اللغة المشتركة (لينكوا فرانكا) لمجتمع غير متجانس لغويا، كما أن الخطابات السياسية في المغرب أصبحت تعتمد في غالب الأحيان الدارجة المغربية بدلا من اللغة العربية الفصحى لقربها من عامة الناس وعفويتها.

بعد ذلك، انتقل الباحث في الفصل الخامس إلى مناقشة تدخل المجتمع المباشر في معيرة وهيكل بنية اللغة لتلبية بعض احتياجاته التواصلية. ومن هذا المنطلق يرى الباحث أن أي منهج يصبو إلى تفسير تفاعل اللغة العربية الفصحى والدارجة المغربية المركزية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الآراء السائدة في المجتمع اللغوي؛ فاعتبار تفاعل هاتين المنوعتين نوعا من الاستقلال اللغوي الغير المكتمل للدارجة المغربية. لرصد نوعية هذا التفاعل، إذن، يلجأ الباحث إلى المجتمع اللغوي، حيث يخلص إلى أن أشكالا معينة من المزج اللغوي مقبولة من طرف المجتمع، خاصة عندما تكون الدارجة المغربية هي اللغة الأساسية للخطاب، في حين أن أشكالا أخرى عادة ما تنتج نوعا من السخرية أو الدعابة، وهذا ما يطلق عليه الباحث "عامل الفد وعامل رابلي". يخلص الباحث في هذا الإطار إلى أن ظاهرة المزج اللغوي بين العربية الفصحى والدارجة المغربية ليست فقط ظاهرة سيكولوجية، بل هي ترتبط أساسا بسلوك اجتماعي تحكمه أيديولوجية معينة، حيث يرتبط "تأثير الفد" ارتباطا وثيقا بالهيكل الاجتماعية والمواقف الاجتماعية للأفراد والجماعات. وكنتيجة لهذا التأثير، أصبحت الدارجة المغربية تستعير بشكل كبير من اللغة العربية الفصحى، وتتخلى عن العديد من العاميات مما أدى إلى خلق لغة مصطنعة تختلف عن اللغة التي يتحدث بها المجتمع. يضيف الباحث أن الإشكالية التي تطرحها هذه اللغة المصطنعة هي إشكالية تحليلية، فكيف يمكن تحليل الاقتراض المعجمي واستنادا على أي نظرية لسانية؟

في الفصل الختامي من كتابه، يعيد الباحث طرح سؤالين جوهريين، ألا وهما: ما هي اللغة؟ وما هي معيرة اللغة؟ يرى الباحث أن اللغة بشكل عام قد تكون ظاهرة سيكولسانية (نفسية)، أما اللغة المعيار فهي نتاج مجتمعي بامتياز، والتفاعل بين لغتين (أو لغة مع مستوى أدنا منها) تحكمه العوامل الاجتماعية اللغوية أكثر من العوامل النفسية. في حالة 'الأوسباو' 'Ausbau'، تتزامن استقلالية اللغة مع تشكيل مجتمع لغوي مستقل، مما يعني أن اللغة هي أساسا بناء اجتماعي وسياسي، وتعتمد على اعتراف المجتمع اللغوي بها لاستمرارها. الدارجة المغربية نتاج لمجتمع لغوي وجب أخذه بعين الاعتبار في أي تحليل لقواعد الدارجة المغربية. في القسم الثاني من هذا الفصل، يشير الباحث إلى ثلاثة أنواع من المعيرة كما حددها لوبيج Le-

Page. أولها توحيد المعيار، الذي يعتبر عملية لا واعية وغير مخطط لها، ويبدأ في المراكز الاقتصادية والسياسية للمجتمع اللغوي. (ب) المعيرة بمعنى تحديد الخصائص، وتقرر هذه الخصائص لأسباب أيديولوجية. فخصائص اللغة العربية الفصحى مقبولة في الداريجة المغربية من قبل المجتمع، في حين يتم رفض أي خصائص أخرى أجنبية، وأخيراً، (ج) المعيرة بمعناها الوصفي، وينبه الباحث من تكوين لغة خاصة بالمتقنين، وبعيدة كل البعد عن لغة المجتمع. في مجتمع يعيش ظاهرة الثنائية اللغوية، ستستمر المنوعة الدنيا في الاعتماد على المنوعة العليا حتى تكتسب قواعدها النحوية والتركيبية وكذا المعجمية شكلها المستقل.